واقع الخدمة الاجتماعية الموجهة لمهاجري أفارقة جنوب الصحراء في السياسات العمومية المغاربية وانعكاسها على عملية الإدماج

الباحث صفاء الشرقاوي
طالبة بسلك الدكتوراه
جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية
المغرب

ملخص

يستمد هذا البحث أهميته من الإطار النظري الغني بمقاربات الهجرة في الحقل السوسيولوجي المفضي لاستخراج إشكالات جديدة تيسر للباحثين سبل التوسع العلمي في ظاهرة التواجد الإفريقي الجنوبي بالمنطقة المغاربية، والإسهام في تجويد وتطوير السياسات العمومية المتخصصة في هذا المجال، ثم يستمد أهميته كذلك من الإطار الميداني المتمثل في واقع مكانة الخدمات الاجتماعية الموجهة لمهاجري جنوب الصحراء بالمنطقة المغاربية، كما تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم قراءة نقدية لهذه السياسات والوقوف على أوجه القوة والضعف بها، محاولة منا الإجابة على السؤال الإشكالي التالي:

إلى أي حد استطاعت هذه السياسات تأمين الخدمة الاجتماعية وتأهيل هذه الفئة للتعايش والانسجام مع المقومات السوسيوثقافية للمجتمعات المغاربية؟

إنه مجهود علمي ينقسم إلى شق نظري وآخر ميداني، اعتمد فيه المنهج الوثائقي الذي يقوم على استنطاق الوثائق لرصد مرتكزات وبناءات ومستويات السياسات العمومية المغاربية الموجهة لمهاجري جنوب إفريقيا، وتحويلها إلى تساؤلات لرصد مدى فعاليتها في حياة المهاجرين في الواقع المعيش، وذلك عبر المنهجية الوصفية الإجرائية المرتكزة على أسلوب المسح بالعينة.

الكلمات المفتاحية: المهاجر–السياسات العمومية –الخدمة الاجتماعية.

Abstract:

This research derives its importance from the theoretical framework rich in approaches to migration in the sociological field that leads to the extraction of new problems that facilitate for researches ways of scientific expansion in the phenomenon of the south African presence in the Maghreb region, Contribute to the improvement and development of specialized public policies in this field, Then it derives directed to sub-Saharan migrants in the Maghreb region.

This research paper also aims to provide a critical reading of these policies and identify their strengths and weaknesses, in an attempt to answer the following problematic question:

Whats is the position of the social service that takes care of the Africain immigrant in the public policies of the Maghreb region? And what are the incentives for residence and stability offered by these policies for this immigrant?

It is a scientific effort that is divided into two parts: theoretical and fieled, in which it relied on two approaches, the documentary method, which is based on examining document to monitor the foundations, structures and levels of Maghreb public policies directed to south africain immigrants, and we turn them into question to monitor their effectiveness in the lives of immigrants in the living reality, through the procedural descriptive methodology based on the sample survey method.

Keywords: immigrant- public policies - social service.

مقدمة

ما يطال الهجرة من عوامل سوسيوثقافية جعلنا نسلك غوار البحث في هذا الموضوع الذي يهم الأحوال الواقعية للمهاجرين الأفارقة في المنطقة المغاربية وآثارها على التوازنات السوسيوثقافية والاقتصادية لمواطني المنطقة والمقيمين بها، خاصة بعد اعتماد سياسة الاحتضان والتوجيه والعناية، سواء من خلال منح الإقامة وتيسير سبل التكوين المهني والسماح بالاشتغال الذاتي و المقاولاتي والزواج المختلط، الأمر الذي ساعد العديد من مهاجري أفريقيا جنوب الصحراء في تغيير توجهاتهم وطموحاتهم التي كانت مرتبطة بالعبور إلى الضفة الأخرى[1]، **لكن أية مكانة للخدمة الاجتماعية المعتنية بالمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية بالمنطقة المغاربية؟ وما هي حوافز الإقامة والاستقرار التي تتيحها هذه السياسات لهذا المهاجر؟**

تفرعت عن هذا الإشكال، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي المقومات المعتمدة في تطوير وإنماء قدرات المهاجر الإفريقي في السياسات العمومية المغاربية؟
2. كيف يصان حق المهاجر الإفريقي في السكن والصحة والتعليم في السياسات العمومية المغاربية وما هي حدود تمتيع المهاجر الإفريقي بهذه الخدمات؟

وفقا للعديد من المعاينات التي اعتمدتها في بلورة السؤال العلمي الخاص بهذه الورقة يمكنها افتراض أن حدود الخدمة الاجتماعية الموجهة للمهاجر الإفريقي تعاني من إكراهات تختلف من دولة لأخرى حسب الأحوال الاقتصادية والتقعيد الإداري والقانوني شأنها شأن حوافز الاستقرار، إلا أن كلها لا تسمو إلى إقناع المهاجر الإفريقي بالتخلي عن فكرة العبور إلى الضفة الأخرى مما يجعلني أطرح الفرضيات الفرعية التالية:

1. إن مقومات التطوير والإنماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية لا تعتمد على البحث العلمي وهو ما يجعلها غير ناجعة في تأمين ارتقاءه وتنميته وتوسيع اختياراته.
2. بالنظر إلى الصعوبات التي يعرفها الواقع السكني في المنطقة المغاربية –سواء تعلق الأمر بالإيجار أو التمليك أو الإيواء– فإنها لا تسمح بتأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي داخل البلدان المغاربية، كما أن حق الولوج للخدمات التعليمية تنتابه العديد من الاختلافات والتباينات وفق منهج كل دولة ووفق الواقع السوسيوثقافي في المنطقة المغاربية.

تستمد هذه المشكلة شرعيتها العلمية من عدة تخصصات علمية ومعرفية منها علم السياسة وعلم الاقتصاد والجغرافيا وعلم التاريخ بل وعلم النفس، لكن في هذه الورقة يصعب علينا تناول الموضوع من عدة تخصصات معرفية علمية لذلك سنكتفي بمجال تخصصنا حيث سندرس مكانة هذا الموضوع في الطرح السوسيولوجي.

لتحقيق ذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوثائقي الذي يقوم على استنطاق الوثائق لرصد مرتكزات وبناءات ومستويات السياسات العمومية كما هي واردة في النصوص التشريعية الإدارية والاجتهادات القضائية والبرامج التنموية المعتنية بالهجرة المنحدرة من جنوب أفريقيا لكي نستخرج من ذلك المعطيات ونحولها إلى تساؤلات لرصد مدى فعاليتها في حياة المهاجرين في الواقع المعيش، وذلك عبر المنهجية الوصفية الإجرائية المرتكزة على أسلوب المسح بالعينة، حيث سنعتمد ميدانيا العينة العشوائية من خلال استمارة توجه مباشرة لمهاجري جنوب الصحراء المتواجدين بالمغرب عن بعد عن طريق استمارة الكترونية، هذه الأخيرة التي سنعتمدها كذلك بالنسبة للمهاجرين الأفارقة المتواجدين في الأقطار المغاربية الأخرى.

حسب الإحصائيات الديموغرافية في المنطقة المغاربية يتبين أن عدد المقيمين من أفارقة جنوب الصحراء هو 50.000 مهاجر إفريقي من دول جنوب الصحراء بالمغرب[2] أما فيما يتعلق بتونس والجزائر فإننا لا نتوفر على إحصائيات رسمية بهذا الصدد.

على ضوء هذه المحددات تم الركون إلى المنهج الوصفي عبر أسلوب المسح بالعينة للقيام بالدراسة الميدانية، حيث اعتمدنا عينة ممثلة بالأسلوب العشوائي البسيط، أما أداة جمع المعطيات فتم اعتماد أداة الاستبيان على المستوى الإلكتروني في كل من تونس والجزائر والتي

أفرزت 100 إجابة عن كل من البلدين، لذا تقرر الحفاظ على نفس عدد العينة بالمغرب والتي تم ملء الاستبيان المتعلق بها عن طريق الاتصال المباشر، ناهيك عن معطيات كيفية تتمثل في معطيات وثائقية تحصلنا عليها عن طريق زملاء لنا في الأقطار الشقيقة.

يمكن لنا استعراض المعطيات التي توصلت إليها هذه الدراسة في محورين: الأول يستعرض المواقف والاتجاهات والوضعيات بشكل رقمي اعتمد في الوصول إليه على قياس ليكرت Likert لرصد الاتجاهات

(Les attitudes) أما المحور الثاني فكان منصبا على ما هو كيفي، يعني اقتحام الأرقام واستخراج الوضعيات الملموسة في حياة المهاجرين الأفارقة للتمكن من معرفة مستوى فعالية السياسات العمومية المغاربية في معالجة الهجرة الإفريقية من حيث المقاومات ومن حيث صيانة حق المهاجر في السكن والصحة والتعليم بالخصوص. بالإضافة إلى الآثار التي ستخلفها إقامة هؤلاء بالمغرب وحدودها ومردودياتها على مستوى الحاضر والمستقبل.

I. تعريف المصطلحات المحددة للموضوع:

1. تعريف المهاجر:

1.1 تعريف معجم المعاني الجامع:

اسم فاعل من هاجر/هاجر عن/هاجر من:انتقل من مكان تواجده الأصلي إلى مكان آخر[3].

2.1 تعريف الهجرة.

- تعريف المنظمة الدوليّة للهجرة.

تعرف المنظمة الدوليّة للهجرة المهاجر بأنّه أيُّ شخصٍ يتنقّلُ أو سبقَ وانتقّل عبر الحدودِ الدوليّة أو ضمن حدودِ الدّولة ذاتها، بعيدًا عن مكان إقامتهِ/ها المعتاد، وبغضّ النّظر عن الوضع القانونيّ للشخّص؛ ما إذا كان التنقّل طوعيًّا أو قسريًّا؛ الأسباب التي أدّت إلى التنقّل؛ أو مدّة الإقامة[4].

أما مفهوم الهجرة في علم الاجتماع فيهم التحليل الاجتماعي للهجرة كالأعراق والتعددية الثقافية والإثنية والتماسك الاجتماعي والحياة السياسية. كما يضم هذا المفهوم مفاهيم أخرى كالاستيعاب الثقافي، والتثقيف الاجتماعي، والتهميش الاجتماعي، والتنوع الثقافي، وتماسك الجماعة[5].....

2. مفهوم السياسات العمومية

يعرف المعهد العالي للدراسات العمومية في فرنسا السياسة العمومية على أنها " هي مجموع القرارات والأعمال والتدخلات المتخذة من قبل الفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين لأجل إيجاد حلول لمشكل جماعي ما[6]".

3. مفهوم الخدمة الاجتماعية

تعددت المفاهيم إلا أننا سنعتمد في هذه الدراسة على مفهوم ماكس Max

- **تعريف ماكس سيبيورين 1985Max siporin**

الخدمة الاجتماعية طريقة مؤسسية لمساعدة الناس على تفادي المشكلات الاجتماعية، وتعمل على علاج المشكلات الاجتماعية من خلال تقوية وظائفهم الاجتماعية وتمارس من خلال مؤسسات لتقديم الخدمات الإنسانية، وهي فن تكتيكي وعملي تقوم بتقديم مهام يحتاج إليها المجتمع[7].

3. المفاهيم الإجرائية.

- المهاجر: مهاجري جنوب الصحراء المقيمين بالمنطقة المغاربية.
- السياسات العمومية: مجموع الأفعال العمومية التدخلية للسلطات العمومية المختصة وبرامج عمل الموجهة لمهاجري جنوب الصحراء بالمنطقة المغاربية.
- الخدمات الاجتماعية: الصحة، التعليم، السكن.

II. استعراض بيانات الدراسة.

جدول توزيع محاور المقابلة حسب بلد الاقامة

متغيرات الفرضيات	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
بلد الإقامة * متوسط السياسات العمومية غير ناجعة في تأمين إرتقاء المهاجر الأفريقي وتنميته وتوسيع اختياراته.	300	100.0%	0	0.0%	300	100.0 %
بلد الإقامة * متوسط الصعوبات التي يعرفها الواقع السكني في المنطقة المغاربية سواء تعلق الأمر بالإيجار أو التمليك أو الإيواء	300	100.0%	0	0.0%	300	100.0 %
بلد الإقامة * متوسط تأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي داخل البلدان المغاربية، وطبيعة حق ولوجه للخدمات التعليمية.	300	100.0%	0	0.0%	300	100.0 %
بلد الإقامة * متوسط مقومات التطوير والإنماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية ومدى اعتمادها على البحث العلمي السوسيولوجي.	300	100.0%	0	0.0%	300	100.0 %

يستفاد من معطيات هذا الجدول أن توزيع أفراد هذه العينة حسب بلد الإقامة قد تم اختياره بالتساوي بين الأقطار المغاربية: الجزائر، تونس والمغرب، حيث كان غرض هذا الجدول الوقوف على الفروق بين المتغيرات جراء الإختلاف أو عدم الإختلاف الذي يطال عينة البحث بكل مجموعاتها الثلاثة، لتصل إلى عينة عددها ثلاثمئة وحدة بما قدره 100 وحدة لكل قطر، وتبعا لهذه المعطيات استطعنا أن نركز على العديد من الجهود عبر الاتصال بمساعدينا في كل من الجزائر وتونس لنرصد كما من المعطيات التي يمكن التعامل معها على المستوى الرقمي وإستخراج معطيات نوعية قابلة للقراءة السوسيولوجية.

1- توزيع المتوسطات حسب فقرات مقياس ليكرت الخماسي

درجة المقياس	مجال الدرجة	نسبة الاختلاف	الصفة
1	1.80_1	0.80	أوافق بشدة
2	2.60 _1.81	0.80	أوافق
3	3.40 _2.61	0.80	لا أعارض ولا أوافق
4	4.20 _ 3.41	0.80	أعارض
5	5 _ 4.21	0.80	أعارض بشدة

يعرض الجدول أعلاه قيم فقرات مقياس ليكرت الخماسيLikert التي تم حسابها حسب المعادلة الرياضية لحساب مجال الدرجة، إن اعتماد مقياس ليكرت المتعلق بالاتجاهات قد ساعدنا على الوصول إلى معطيات ذات دلالات إحصائية ركزنا فيها على ثلاث أبعاد:

درجة المقياس ومجال الدرجة ونسبة الاختلاف. حيث أن مقياس ليكرت الخماسي يسر لنا إمكانية حساب مجال الدرجة وجاءت بياناته كما هو وارد في الجدول.

1_1 توزيع متوسط السياسات العمومية غير ناجعة في تأمين ارتقاء المهاجر الإفريقي وتنميته وتوسيع اختياراته حسب بلد الإقامة.

		متوسط نجاعة السياسات العمومية في تأمين ارتقاء المهاجر الإفريقي وتنميته وتوسيع اختياراته حسب بلد الإقامة											Total
		1.78	1.89	2.00	2.11	2.22	2.33	2.44	2.56	2.67	2.78	2.89	3.00	
بلد الإقامة	المغرب	36	17	11	9	2	7	4	13	0	1	0	0	100
	تونس	0	0	18	24	7	36	14	1	0	0	0	0	100
	الجزائر	0	0	0	1	8	20	35	26	6	0	2	2	100
Total		36	17	29	34	17	63	53	40	6	1	2	2	300

يبين الجدول أعلاه توزيع متغير متوسط توزيع نجاعة السياسات العمومية في تأمين ارتقاء المهاجر الإفريقي وتنميته وتوسيع اختياراته حسب بلد الإقامة، حيث يمكن القول بأن السياسات العمومية المعتنية بالخدمة الاجتماعية والصحية والتربوية لفائدة مهاجري أفارقة جنوب الصحراء بالمنطقة المغاربية تتسم بالتباين ويعود ذلك للتوجهات التي تنهجها كل دولة على حدة فالسياسات المغاربية لا تنهج خطا واحدا رغم التأكيد على علاقة الارتباط بين السياسات العمومية وحق المهاجر الإفريقي في الارتقاء.

2_1 جدول اختبار مربع كاي للاستقلالية.

a =12خلية (33.3٪) توقعت أن يكون عددها أقل من 5. الحد الأدنى المتوقع للعدد هو.33.	القيم	مستوى الحرية	مستوى الدلالة SIG
Pearson Chi-Square	244.625a	22	.000
Likelihood Ratio	276.990	22	.000
Linear-by-Linear Association	122.868	1	.000
N of Valid Cases	300		

من خلال قراءة مستوى الدلالة لمعامل الإخبار مربع كاي للاستقلالية الذي يساوي القيمة 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 عند مستويات الحرية 1و22، يمكننا القول أن بيانات هذا المتغير تعرف نوعا من الاستقلالية وهي ناجعة لعمل إحصاء تحليل الارتباط.

3_1 معامل تحليل ارتباط متوسط نجاعة السياسات العمومية في تأمين ارتقاء المهاجر وتنميته وتوسيع اختياراته حسب بلد الإقامة.

		القيم	Asymptotic Standard Errora	Approximate Tb	ApproximateSignificance
Interval by Interval	Pearson's R	.641	.040	14.418	.000c
Ordinal by Ordinal	Spearman Correlation	.619	.047	13.607	.000c
N of Valid Cases		300			
a.عدم افتراض فرضية العدم.					
b.استخدام الخطأ المعياري غير المتناظر بافتراض فرضية العدم..					
cبناء على التقريب العادي..					

يمكننا الجدول أعلاه من معرفة نوع وطبيعة العلاقة التي تجمع متغير متوسط السياسات العمومية ونجاعة تأمين ارتقاء المهاجر الإفريقي وتنميته وتوسيع اختياراته حسب بلد الإقامة حيث يلاحظ وجود علاقة ارتباط خطية قوية موجبة بين المتغيرين بالقوة 0.641 عند مستوى دلالة 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05.

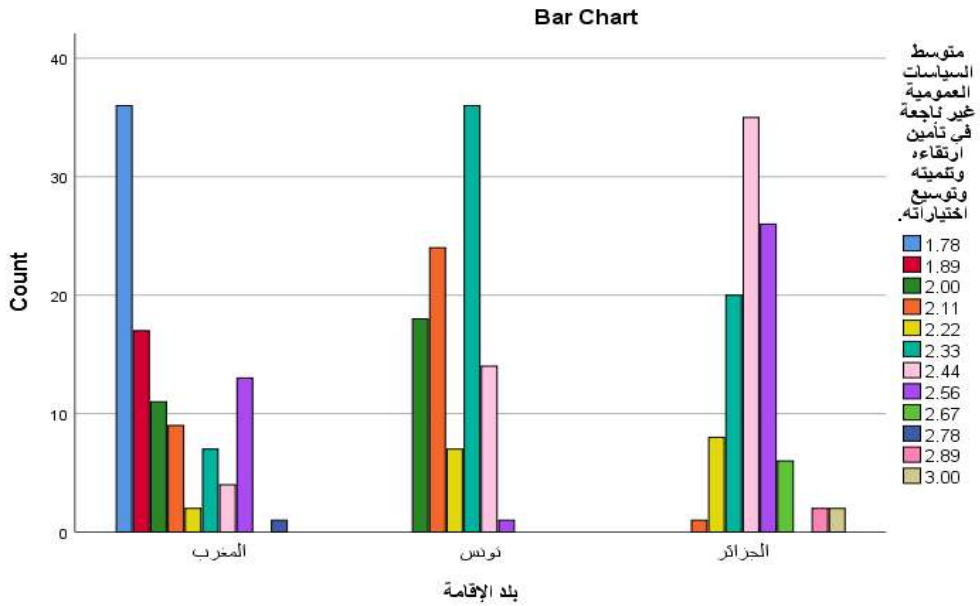

2_1 جدول توزيع متوسط الصعوبات التي يعرفها الواقع السكني للمهاجر الإفريقي في المنطقة المغاربية سواء تعلق الأمر بالإيجار أو التمليك أو الإيواء حسب بلد الإقامة.

		متوسط الصعوبات التي يعرفها الواقع السكني في المنطقة المغاربية سواء تعلق الأمر بالإيجار أو التمليك أو الإيواء																			Total
		1.69	1.77	1.85	1.92	2.00	2.08	2.15	2.23	2.31	2.38	2.46	2.54	2.62	2.69	2.77	2.85	2.92	3.00	3.08	3.23	
بلد الإقامة	المغرب	1	7	10	21	16	6	2	0	0	0	10	0	10	1	15	1	0	0	0	0	100
	تونس	0	0	0	0	5	4	14	15	30	22	8	2	0	0	0	0	0	0	0	0	100
	الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	20	0	18	8	0	5	16	11	20	1	100
Total		1	7	10	21	21	10	16	15	31	22	38	2	28	9	15	6	16	11	20	1	300

يبين الجدول أعلاه توزيع متغير متوسط الصعوبات التي يعرفها الواقع السكني للمهاجر الإفريقي في المنطقة المغاربية سواء تعلق الأمر بالإيجار أو التمليك أو الإيواء حسب بلد الإقامة، حيث يلاحظ على مستوى المغرب أن متوسط هذا المتغير يتراوح مابين القيمة 1 الى 2.08 وهو بذلك يتركز عند مواقف أوافق وأوافق بشدة، وبين 2.46 و2.77 عند مواقف لا أوافق ولا أعترض وأعترض، في حين تركزت الردود في تونس في مجال قيم المتوسط بين 2 و2.54 وتعبر عن المواقف الأكثر حدة عند لا أوافق ولا أعترض وهذا نعتبره تهربا من الجواب وممارسة للتكتم، أما بالنسبة للجزائر فتراوحت متوسطات هذا المتغير بين 2.46 إلى 3.23 حيث تتركز البيانات أكثر عند موقف أعترض وأعترض بشدة مما يبين تدني أو انعدام حق السكن بجميع أنواعه.

2_2 جدول اختبار مربع كاي للاستقلالية.

	القيم	مستوى الحرية	مستوى الدلالة SIG
a =27 .خلية (45.0٪) توقعت أن يكون عددها أقل من 5. الحد الأدنى المتوقع للعدد هو.33.			
Pearson Chi-Square	428.058a	38	.000
Likelihood Ratio	476.274	38	.000
Linear-by-Linear Association	129.449	1	.000
N of Valid Cases	300		

من خلال قراءة قيمة مستوى الدلالة لمعامل الإخبار كاي تربيع للاستقلالية التي تساوي القيمة 0.000 والتي وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 عند مستوى الحرية 1و38، يمكن القول أن بيانات هذا المتغير تعرف نوعا من الاستقلالية وهي ناجعة لعمل إحصاء تحليل الارتباط.

2_3 معامل تحليل الارتباط للمحور الثاني حسب بلد الإقامة.

		القيم	Asymptotic Standard Errora	Approximate Tb	ApproximateSignificance
Interval by Interval	Pearson's R	.658	.037	15.084	.000c
Ordinal by Ordinal	Spearman Correlation	.646	.045	14.612	.000c
N of Valid Cases		300			
a.عدم افتراض فرضية العدم.					
b.استخدام الخطأ المعياري غير المتناظر بافتراض فرضية العدم..					
cبناء على التقريب العادي..					

يمكننا الجدول أعلاه من معرفة نوع وطبيعة العلاقة التي تجمع متغير متوسط السياسات العمومية ونجاعة تأمين ارتقاء المهاجر الإفريقي وتنميته وتوسيع اختياراته حسب بلد الإقامة، حيث يلاحظ وجود علاقة ارتباط خطية موجبة بين المتغيرين بالقوة 0.658 عند مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.0.

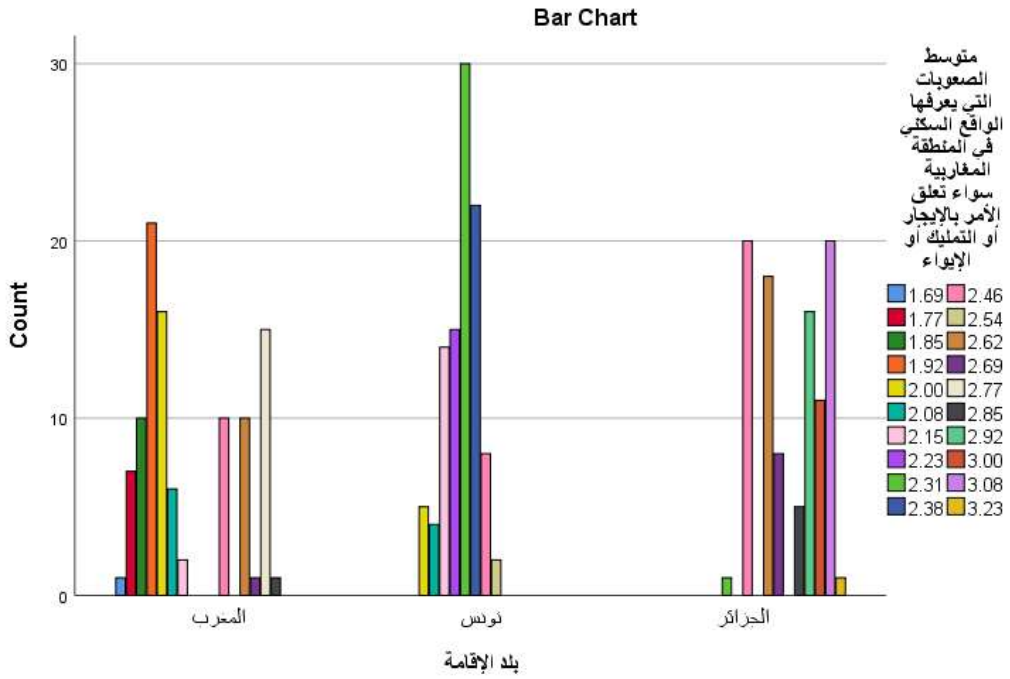

3_1 توزيع بلد الإقامة حسب متوسط عدم تأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي داخل البلدان المغاربية واختلاف طبيعة حق الولوج للخدمات التعليمية

		متوسط تأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي داخل البلدان المغاربية واختلاف طبيعة حق الولوج للخدمات التعليمية حسب بلد الإقامة											Total
		1.67	1.78	1.89	2.00	2.11	2.22	2.33	2.44	2.56	2.67	2.78	2.89	Total
بلد الإقامة	المغرب	1	3	9	87	0	0	0	0	0	0	0	0	100
	تونس	0	1	14	39	10	23	13	0	0	0	0	0	100
	الجزائر	0	0	0	1	19	20	1	26	4	14	9	6	100
Total		1	4	23	127	29	43	14	26	4	14	9	6	300

إن عرض المعطيات الواردة في هذا الجدول ومحاولة قراءتها بأبعاد سوسيولوجية يبين أن السياسات العمومية في المنطقة المغاربية لا زالت فتية وتنتابها العديد من العثرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية بالإضافة إلى غياب الدعم من قبل الدول العظمى والمنظمات الدولية المتخصصة في شأن الهجرة والتي تتطلب مقاربة قائمة على الشراكة بين كل الأطراف وعدم اختزالها في إناطة الدول المغاربية بدور الدركي، هذا الدركي الذي لا يملك القدرة المادية واللوجيستيكية على توفير استقرار يتناسب وتطلعات وطموحات مهاجري أفارقة جنوب الصحراء، حيث يتبين من الجدول أعلاه توزيع متوسط تأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي داخل البلدان المغاربية واختلاف طبيعة حق الولوج للخدمات التعليمية حسب بلد الإقامة وجاءت البيانات على الشكل التالي: بالنسبة للمغرب تراوح متوسط هذا المتغير بين 1.67 و2.00 عند موقفي "أوافق بشدة" و"أوافق". أما بالنسبة لتونس فيلاحظ توزيع المتوسط بين 1.87 إلى 2.33 مما يدل على تراوح المواقف ما بين موقف "أوافق" وموقف "لا أوافق ولا أعارض"، أما بالنسبة للجزائر فيلاحظ تأرجح المتوسط بين المدى المتوسطي 2.00 إلى 2.67 أي بين موقف" الموافقة" بشكل ضعيف وموقف "لا أوافق ولا أعارض" بشكل كبير.

3_2 جدول اختبار مربع كاي للاستقلالية.

a = 21 ..خلية (58.3٪) توقعت أن يكون عددها أقل من 5. الحد الأدنى المتوقع للعدد هو 33.	القيم	درجة الحرية	مستوى الدلالة
Pearson Chi-Square	287.311[a]	22	.000
Likelihood Ratio	352.313	22	.000
Linear-by-Linear Association	151.713	1	.000
N of Valid Cases	300		

من خلال قراءة قيمة مستوى الدلالة لمعامل الإخبار كاي تربيع للاستقلالية التي تساوي 0.000 وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 0.05 عند مستوى الحرية 1و22، يمكن القول أن بيانات هذا المتغير تعرف نوعا من الاستقلالية وهي ناجعة لعمل إحصاء تحليل معامل الارتباط.

3_3 جدول تحليل معامل ارتباط متوسط بتأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي داخل البلدان المغاربية واختلاف طبيعة الولوج للخدمات التعليمية حسب بلد الإقامة.

مقياس تحليل الارتباط					
		القيم	خطأ قياسي غير متناظر	التقريبي T[b]	الأهمية التقريبية
Interval by Interval	Pearson's R	.712	.019	17.520	.000[c]
Ordinal by Ordinal	Spearman Correlation	.762	.021	20.318	.000[c]
N of Valid Cases		300			
a.عدم افتراض فرضية العدم.					
b.استخدام الخطأ المعياري غير المتناظر بافتراض فرضية العدم..					
c بناء على التقريب العادي..					

يستفاد من جدول قياس مستوى الارتباط بين حق السكن لدى المهاجر الإفريقي في المنطقة المغاربية والولوج إلى الخدمات الأخرى الصحية والتعليمية والاجتماعية أن هذه الحقوق تطالها مجموعة من الصعوبات التي تظهر بين المتغيرات بقوة 0,712 عند دلالة 0,00 وهذا يبين أن الحياة على الرصيف في الطرقات والأماكن المهجورة والمناطق المهمشة التي يلجأ إليها الكثير من أفراد عينتنا هي مناطق لا تسمح لهم باعتمادها سكنا ومحل مخابرة ومكان تواصل وهو ما يعيق صياغة حياة مستقرة في الحد الأدنى من الشروط الضرورية للحياة.

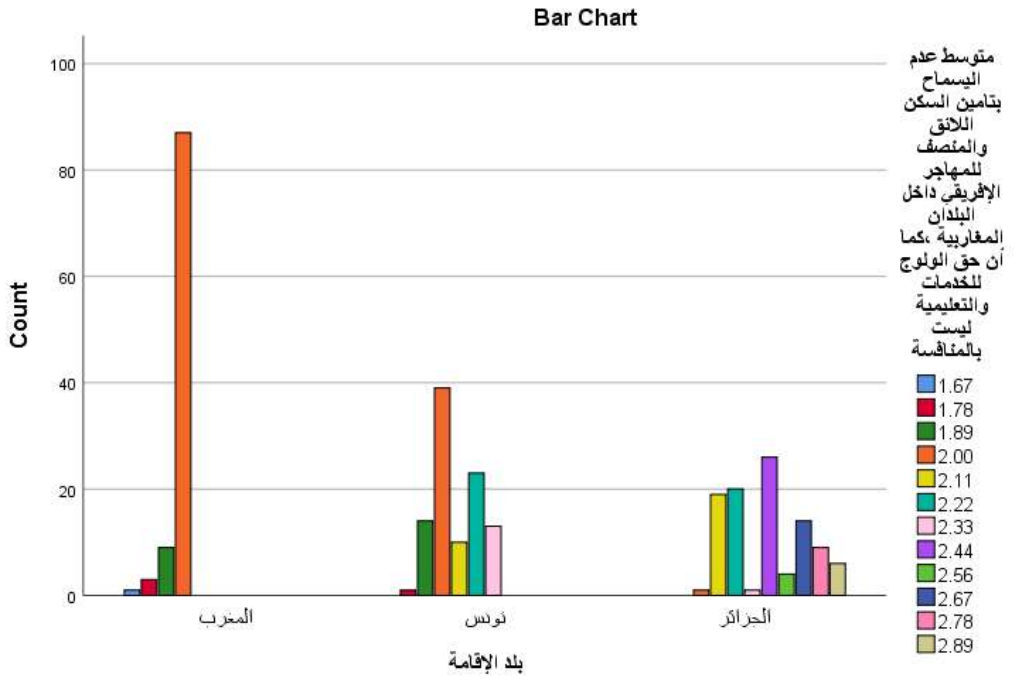

4_1 توزيع متوسط مقومات التطوير والإنماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية ومدى اعتمادها على البحث العلمي حسب بلد الإقامة.

		توزيع متوسط مقومات التطوير والإنماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية ومدى اعتمادها على البحث العلمي حسب بلد الإقامة										Total
		1.50	1.63	1.75	1.88	2.00	2.13	2.25	2.38	2.50	2.63	
بلد الإقامة	المغرب	0	0	5	4	31	24	10	9	4	13	100
	تونس	0	0	0	7	47	39	7	0	0	0	100
	الجزائر	19	2	8	15	39	16	1	0	0	0	100
Total		19	2	13	26	117	79	18	9	4	13	300

يتبين من المعطيات المتوصل إليها في هذا الجدول أن ضعف الإنماء القدراتي لدى مهاجري آفريقيا جنوب الصحراء في المنطقة المغاربية يعود إلى ارتكاز السياسات العمومية المغاربية على العديد من الجهود القانونية والأمنية والإدارية والمالية عامة، لكنها تفتقد إلى رصد قدرات أفراد عينتنا وصياغة برامج لتأهيلها وفق مناهج علمية تعتني بما هو سوسيوثقافي ومعرفي ومهاراتي حيث يبين الجدول أعلاه توزيع متغير متوسط مقومات التطوير والإنماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية ومدى اعتمادها على البحث العلمي حسب بلد الإقامة حيث يلاحظ على مستوى المغرب أن متوسط هذا المتغير يتراوح مابين القيمة 1.75 و2.63 وهو بذلك يتركز عند موقف أوافق وموقف "لا أوافق ولا أعترض" في حين تركزت الردود في تونس في مجال قيم المتوسط مابين 1.88 و2.25 وهو بذلك يعبر عن موقف "الموافقة" بشكل ضعيف في حين أنه أكثر بروزا عند موقف "لا أوافق ولا أعترض" أما بالنسبة للجزائر فتراوحت متوسطات هذا المتغير بين 1.50 و 2.50 وهي تعبر عن موقف "أوافق جدا" وتخف عند موقف "أواقف" فيما تعاود الارتفاع عند موقف "لا أوافق ولا أعترض".

4-2 جدول اختبارات مربع_كاي للاستقلالية.

a = 15 . خلية (50.0٪) توقعت أن يكون عددها أقل من 5. الحد الأدنى المتوقع للعدد هو.67.	القيم	مستوى الحرية	مستوى الدلالة SIG
Pearson Chi-Square	129.636[a]	18	.000
Likelihood Ratio	144.123	18	.000
Linear-by-Linear Association	81.603	1	.000
N of Valid Cases	300		

من خلال قراءة قيمة مستوى الدلالة لمعامل الإخبار كاي تربيع للاستقلالية التي تساوي 0.000 وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 0.05 عند مستوى حرية 1و18، يمكننا القول أن بيانات هذا المتغير تعرف نوعا من الاستقلالية وهي ناجعة لعمل إحصاء تحليل معامل الارتباط.

4_3 جدول معامل تحليل الارتباط لمتغير متوسط مقومات التطوير والإنماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية ومدى اعتمادها على البحث العلمي.

		القيم	Asymptotic Standard Error[a]	Approximate T[b]	Approximate Significance
Interval by Interval	Pearson's R	-.522	.037	-10.576	.000[c]
Ordinal by Ordinal	Spearman Correlation	-.482	.049	-9.494	.000[c]
N of Valid Cases		300			

a. عدم افتراض فرضية العدم.

b. استخدام الخطأ المعياري غير المتناظر بافتراض فرضية العدم.

c. بناء على التقريب العادي.

يمكننا الجدول أعلاه من معرفة نوع وطبيعة العلاقة التي تجمع متغير مقومات التطوير والإنماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية ومدى اعتمادها على البحث العلمي حسب بلد الإقامة، حيث يلاحظ وجود علاقة ارتباط خطية سالبة بين المتغيرين بقوة 0.522 عند مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.0

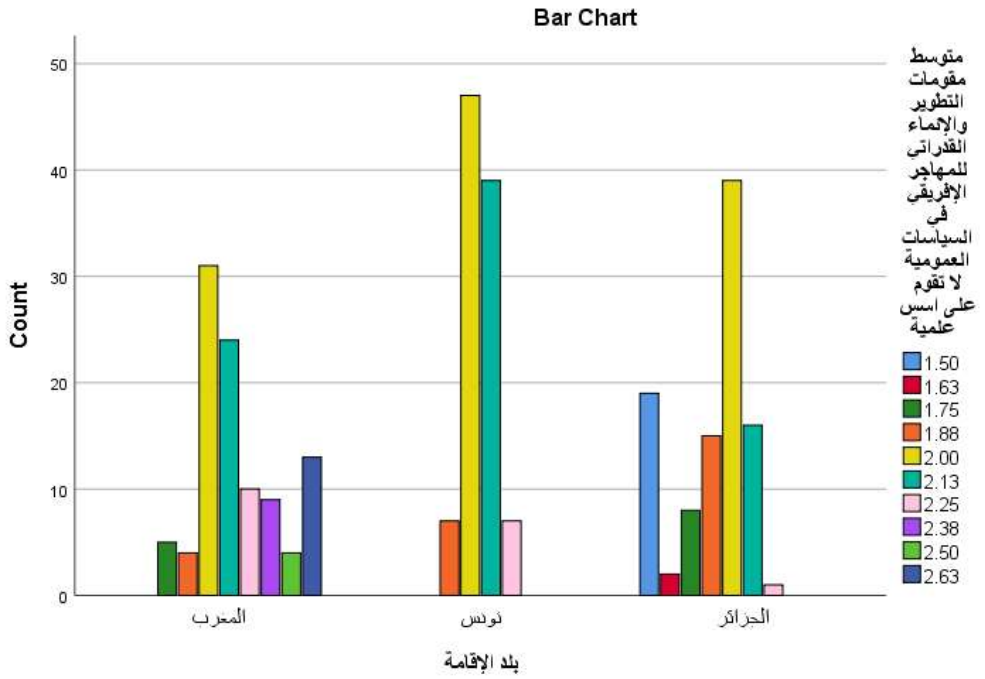

III. التحقق من الفرضيات

إن مسألة هجرة أفارقة جنوب الصحراء للمنطقة المغاربية من مواضيع السوسيولوجيا المطلقة التي تناولها الباحثون بأشكال منهجية ومتطلبات نظرية مختلفة، قد تكون المعطيات التي توصلنا إليها متوافقة معها أو مختلفة لكن القول باستعراضها وتبيان مدى قوتها وصدقيتها حسب الناتج المتوصل إليه يفرض علينا استعراض الفرضيات التي وضعناها في هذا الصدد ومدى تحققها مع محاولة مقارنتها مع الجهود النظرية والعلمية التي تناولت الموضوع في السابق وهو ما سنتطرق إليه في المحور الذي يليه.

1. **الفرضية الأولى.**

- جاءت صياغة الفرضية الأولى على الشكل التالي: إن مقومات التطوير والإنماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية لا تقوم على مقاييس علمية وهو ما يجعلها غير ناجعة في تأمين ارتقاءه وتنميته وتوسيع اختياراته. وبالتالي هذه الفرضية تنتمي إلى الفرضيات الارتباطية لذا سنبحث في مدى تأثير المتغير المستقل "مقومات التطوير والإنماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية لا تعتمد البحث العلمي السوسيولوجي" على المتغير التابع "وهو ما يجعلها غير ناجعة في تأمين ارتقاءه وتنميته وتوسيع اختياراته" ولطبيعة المتغيرات المتدخلة في تحديد المتغير المستقل وجب علينا استخدام نموذج معامل تحليل الارتباط الخطي المتعدد.
- الفرضية الصفرية: تقتضي الارتباط الغير معنوي بين المتغيرات بمعنى أن صيغتها ستكون على الشكل التالي "إن مقومات التطوير والإنماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية تقوم على مقاييس علمية وهو ما يجعلها ناجعة في تأمين ارتقاءه وتنميته وتوسيع اختياراته".
- الفرضية البديلة: تقتضي الانحدار المعنوي بين المتغيرات بمعنى صيغتها ستكون كالآتي "إن مقومات التطوير والإنماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية لا تعتمد على البحث العلمي السوسيولوجي وهو ما يجعلها غير ناجعة في تأمين ارتقاءه وتنميته وتوسيع اختياراته).

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	MeanDifference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مقومات التطوير والإنماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات العمومية	154.765	299	.000	2.03708	2.0112	2.0630
ناجعة تأمين ارتقاء هو تنمية وتوسيع اختيارات المهاجرين جنوب الصحراء	142.758	299	.000	2.24333	2.2124	2.2743

سجل مستوى الدلالة (sig) لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات –وهو شرط تحققه لإجراء وصدق تحديد دقة الارتباط – القيمة 0.000 لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 عند درجة الحرية 299 ومستوى الثقة 154.765 عند المتغير المستقل وقيمة 124.758 عند المتغير التابع ومنه يمكننا القول أن بيانات المتغيرين تتبع التوزيع الطبيعي وأنها تعرف نوعا من الاستقلالية ولهذا فبياناتنا تحقق شروط القيام بتحليل الارتباط.

Correlations			
		مقومات التطوير والانماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات المغاربية	نجاعة تأمين ارتقاء وتنمية وتوسيع اختيارات المهاجر الإفريقي في السياسات المغاربية
مقومات التطوير والانماء القدراتي للمهاجر الإفريقي في السياسات المغاربية	Pearson Correlation	1	-.019
	Sig. (2-tailed)		0.001
	Sum of Squares and Cross-products	15.541	-.346
	Covariance	.052	-.001
	N	300	300
نجاعة تأمين ارتقاء وتنمية وتوسيع اختيارات المهاجر الإفريقي في السياسات المغاربية	Pearson Correlation	-.019	1
	Sig. (2-tailed)	0.001	
	Sum of Squares and Cross-products	-.346	22.150
	Covariance	-.001	.074
	N	300	300

سجل مستوى الدلالة (sig) لمعامل ارتباط متغيرات الفرضية الأولى قيمة 0.001 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 وبهذا يمكننا قبول الفرضية البديلة ورفض الفرض الصفري.

نجاعة تأمين ارتقاء وتنمية وتوسيع اختيارات المهاجر الإفريقي في السياسات المغاربية

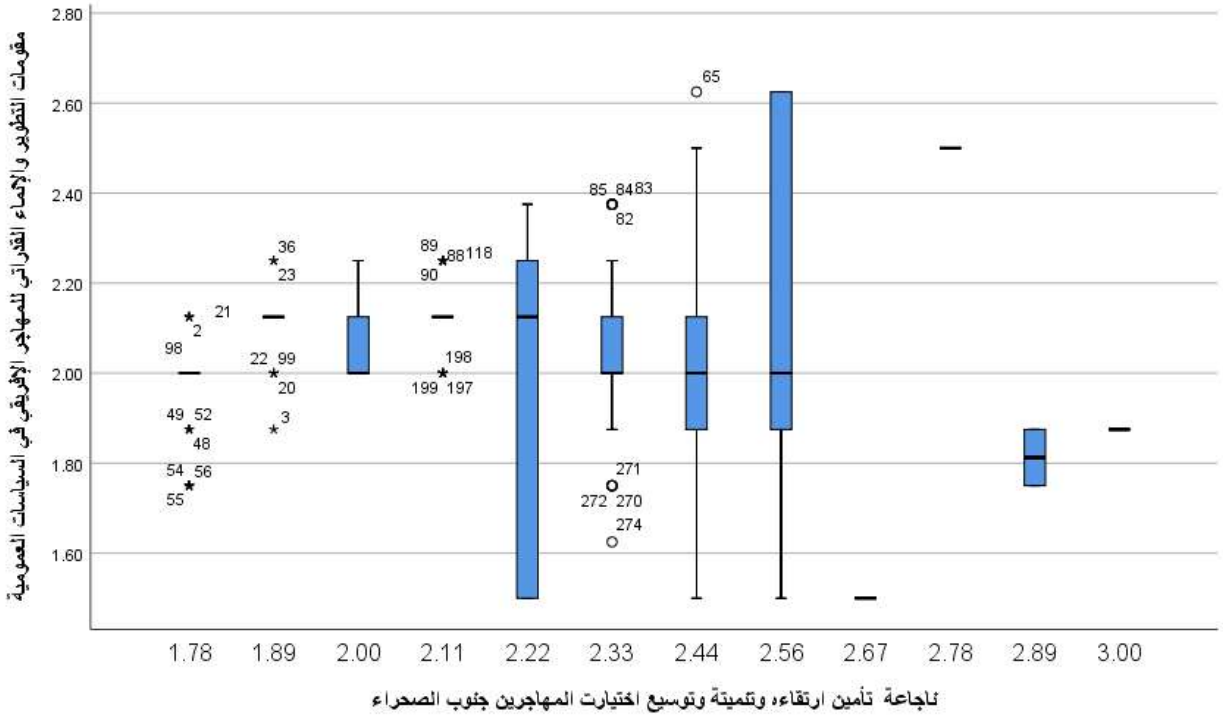

2. الفرضية الثانية

جاءت صيغتها كالآتي: بالنظر إلى الصعوبات التي يعرفها الواقع السكني في المنطقة المغاربية- سواء تعلق الأمر بالإيجار أو التمليك أو الإيواء- فإنها لا تسمح بتأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي داخل البلدان المغاربية. كما أن حق الولوج للخدمات التعليمية

في السياسات العمومية المغاربية ونجاعتها، كثيرا ما تنتابه العديد من الاختلافات والتباينات وفق المنهج الذي تتخذه كل دولة ووفق الواقع السوسيوثقافي في كل منطقة.

يظهر من طبيعة فرضيتنا أنها تنتمي إلى الفرضيات الارتباطية، لذا وجب تبيان مدى تأثير المتغير المستقل " الصعوبات التي يعرفها الواقع السكني في المنطقة المغاربية سواء تعلق الأمر بالإيجار أو التمليك أو الإيواء – الولوج للخدمات التعليمية "على المتغير التابع "لا يسمح بتأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي داخل البلدان المغاربية–" وبما أن السياسات العمومية تنتابها العديد من الاختلافات والتباينات وفق منهج كل دولة ووفق الواقع السوسيوثقافي لكل منطقة " ولطبيعة المتغيرات المتدخلة في تحديد المتغير المستقل فإنه وجب علينا استخدام نموذج تحليل الارتباط الخطي المتعدد.

- الفرضية الصفرية: تقتضي الارتباط الغير معنوي بين المتغيرات وبالتالي صيغتها ستكون كالاتي: بالنظر إلى الصعوبات التي يعرفها الواقع السكني في المنطقة المغاربية سواء تعلق الأمر بالإيجار أو التمليك أو الإيواء فهي لا تسمح بتأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي داخل البلدان المغاربية كما أن حق الولوج للخدمات التعليمية متباين في السياسات العمومية المغاربية حيث كثيرا ما تنتابه العديد من الاختلافات والتباينات وفق منهج كل دولة ووفق الواقع السوسيوثقافي في المنطقة المغاربية.
- الفرضية البديلة: تقتضي الانحدار المعنوي بين المتغيرات اي أن صيغتها ستكون كالتالي: "بالنظر إلى الصعوبات التي يعرفها الواقع السكني في المنطقة المغاربية، سواء تعلق الأمر بالإيجار أو التمليك أو الإيواء، فانه يسمح بتأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي داخل البلدان المغاربية، كما أن حق الولوج للخدمات التعليمية متساو في السياسات العمومية المغاربية حيث لا تنتابه العديد من الاختلافات والتباينات بين الدول وبين الواقع السوسيوثقافي في المنطقة المغاربية".

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	MeanDifference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الصعوبات التي يعرفها الواقع السكني في المنطقة المغاربية سواء تعلق الأمر بالإيجار أو التمليك أو الايواء.	113.703	299	.000	2.42282	2.3809	2.4648
تأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي في المنطقة المغاربية.	147.250	299	.000	2.16370	2.1348	2.1926

سجل مستوى الدلالة (sig) لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات –وهو شرط تحققه لإجراء وصدق تحديد دقة الارتباط– القيمة 0.000 لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 عند درجة الحرية 299 ومستوى الثقة 113.703عند المتغير المستقل والقيمة 147.250 عند المتغير التابع ومنه يمكننا القول أن بيانات المتغيرين تتبع التوزيع الطبيعي وأنها تعرف نوعا من الاستقلالية ولهذا فبياناتنا تحقق شروط القيام بتحليل الارتباط.

Correlations			
		الصعوبات التي يعرفها الواقع السكني في المنطقة المغاربية، سواء تعلق الأمر بالإيجار أو التمليك أو الإيواء	تأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي داخل البلدان المغاربية
الصعوبات التي يعرفها الواقع السكني في المنطقة المغاربية، سواء تعلق الأمر بالإيجار أو التمليك أو الإيواء	Pearson Correlation	1	.674**
	Sig. (2-tailed)		.000
	Sum of Squares and Cross-products	40.728	18.927
	Covariance	.136	.063
	N	300	300
تأمين السكن اللائق والمنصف للمهاجر الإفريقي داخل البلدان المغاربية	Pearson Correlation	.674**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	Sum of Squares and Cross-products	18.927	19.368
	Covariance	.063	.065
	N	300	300
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

سجل مستوى الدلالة (sig) لمعامل الارتباط متغيرات الفرضية الثانية قيمة 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 ومنه يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل.

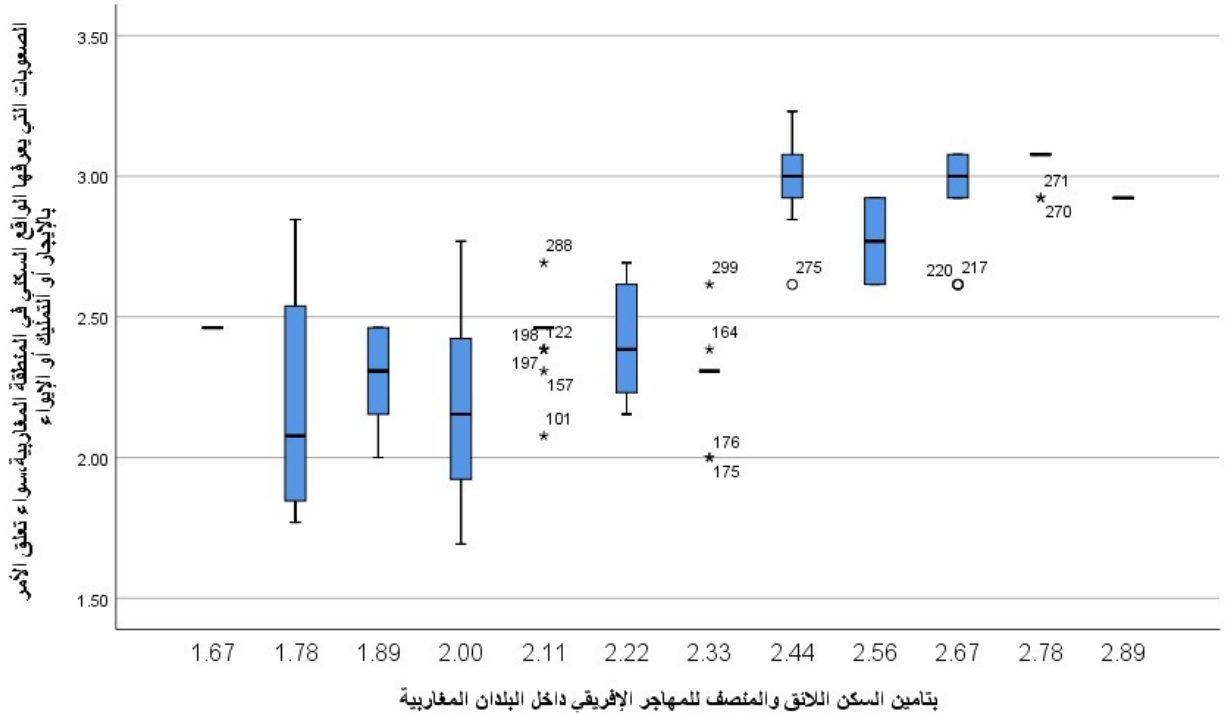

IV. تحليل ومناقشة النتائج.

إن مكانة الخدمة الاجتماعية في السياسات العمومية المغاربية –حسب ما تم التوصل إليه من معطيات ميدانية– تستحق أكثر من معالجة على المستوى العلمي عامة والسوسيولوجي بالخصوص حيث يتأكد مدى أهمية البحث العلمي في صياغة الفعل التدخلي خاصة عندما يتعلق الأمر بالخدمة الاجتماعية. إذ يتبين أن المهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء لشمالها يعانون العديد من الصعوبات، تختلف من حيث الصنف والحدة والآثار ويتضح ذلك جليا على مستوى قطاعات موضع الدراسة وهي كل من قطاع التعليم والصحة والسكن والتكوين المهني، فمن خلال مجتمع بحثنا يمكننا القول أن مردودية السياسات العمومية المغاربية لم تصل بعد إلى مستوى تطلعات مهاجري

أفارقة جنوب الصحراء المقيمين بالمنطقة المغاربية، فهي لا تركز على ثقافتهم و تأخذها على محمل الاستعراض الإعلامي – في حين" أن التحليل الاجتماعي للديناميات المجتمعية يبدأ من تمثلات المهاجرين، وممارساتهم وديناميتهم، من انتظاراتهم وتوقعاتهم المستقبلية وتطلعاتهم فيما يتعلق بالبلد المضيف"[8]– كما أن القيم الثقافية المنقولة هي المدار الحيوي والذاكرة الممتدة لبناء الهوية الجماعية وعليه وجب الارتكاز عليها في صياغة السياسات العمومية لبلدان الاستقبال، هذه السياسات التي تعرف تباينا ملحوظا بالمنطقة المغاربية، فأغلبية المهاجرين الأفارقة لا يعرفونها وآخرون لا يعطونها أية قيمة، في حين يظل منهم من يطمح دائما للعبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط (حتى وإن كانوا يسهمون في الدورة التنموية ويسعون إلى التكييف السوسيوثقافي) أما بالنسبة لاتجاهاتهم نحو السياسات العمومية المعتنية بهم فهي مختلفة بحسب البلدان المغاربية، ففي المغرب يتبين أن هناك حظا من النجاعة التي تؤطر هذه الفئة تتجلى في العناية الصحية والتعليمية والتكوين المهني، لكنها ما زالت تعرف صعوبات على مستوى السكن وتعميم الإقامة وهذا أمر تفرضه الأحوال الاقتصادية والمالية التي يمر بها البلد الذي يعتبر القارة الأفريقية جذورا له.

أما في البلدان الأخرى فالأمر يختلف خاصة في تونس التي تركز المعطيات المتوصل إليها ميدانيا أن حضور الأفارقة في هذا البلد واحتلالهم للأماكن الهامشية للمدن ومنع غير الأفارقة من ولوجها يطرح العديد من علامات الاستفهام، خاصة عندما يصرح بعضهم بأن هذه المنطقة للأفارقة وليست للنازحين من قارات أخرى، فهم يعتبرون سكان شمال أفريقيا بأمتهم ليسوا أفارقة ويجب إبعادهم عبر الزحف المتواصل نحو المنطقة، هذه النوعية من التصريحات تسببت في ظهور تيارات تونسية معادية أبرزها مجموعة "القومية التونسية " والتي تدعو إلى وقوف نزوح الأجصيين، [9] وإعطاء الأولوية لأصحاب البلد الأصلي، وهذا ليس بالشيء الغريب في السوسيولوجيا فتدفق أي تيار للهجرة يؤدي إلى خلق تيار معاكس له ومتكافئ ومتعادل له في نفس الوقت، لكن كثيرا ما يغض الطرف عنها من قبل الدولة والمجتمع المدني، وبالتالي يمكننا القول أن المجتمع المغاربي يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها تغير النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية، فبداية هؤلاء المهاجرين بالمنطقة المغاربية كانت في الغالب عن طريق التعاطي للتسول من أجل العيش(هذا ما توصلنا إليه مع الإفريقيات والأفارقة المتسولين بأبواب المساجد وبالأسواق) ثم تنتقل لامتهان التجارة والحرف أما فيما يخص السكن فأغلبيتهم يتجمعون في أماكن هامشية يحافظون فيها على ثقافتهم وتكوين تجمعات تتأطر بأعرافهم وتقاليدهم وتسهر على إعمالها، كما يشكلون عصبا قائمة على رابطة البلد واللون أوالثقافة فتراهم يمارسون أنشطة قد تتصادم في أغلبيتها مع القيم السوسيوثقافية السائدة في المنطقة المغاربية، لذا وجب على السياسات العمومية المغاربية المعتنية بالخدمات الاجتماعية الموجهة لمهاجري جنوب أفريقيا تبني هندسة اجتماعية تضمن حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير حيث يقول ماكس فيبر Max weber "أن أهم ما يحقق التوازن في التنظيمات الاجتماعية هو وجود تسلل رئاسي يحقق الاستقرار في التنظيم وفق نظام متكامل من الحقوق والواجبات وضمن قواعد موضوعية تتم من خلالها ممارسة الضبط الاجتماعي الذي يحمل طابع الشرعية من أجل تحقيق أعلى معدلات للأداء والإنتاجية[10]وهو ما ينقص بعض البلدان المغاربية، الشيء الذي سيظهر جليا من خلال محاور نتائج البحث أن:

1–السياسات العمومية المعتنية بأفارقة جنوب الصحراء في المنطقة المغاربية لا تعتمد على البحث العلمي:

إن اعتماد البحث العلمي الذي يرصد ظاهرة الهجرة ويسهم في محاصرة سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها، يتطلب الاقتناع بوجوب إشراك الجامعة بكل مختبراتها، والانفتاح على مختلف التخصصات بشكل يحقق التكامل والالتقائية في صياغة النتائج وإعداد مقاربات التدخل لمواجهة هذا الوضع الذي سيطرح صعوبات جمة على مستوى العقود المقبلة، وعليه نقترح إحداث مختبرات متخصصة للهجرة داخل كل كلية وتكوين المرصد العلمي الجامعي للهجرة في شاكلة اتحاد لهذه المختبرات المتخصصة على الصعيد المغاربي، الشيء الذي سيسهم في تقديم تقارير علمية تحتم اعتمادها في كل سياسة عمومية تعنى بالهجرة والمهاجرين.ناهيك عن رصد تمويل كاف للبحث العلمي في الموضوع لصياغة برامج استباقية لضبط الظاهرة والتنبؤ بتحولاتها واقتراح المطلوب لمعالجتها.

2-الاشتغال على المقاربة الأمنية فقط، خاصة في الجزائر، كثيرا ما يمس بحقوق المهاجر الإفريقي ولا يسمح باستقراره و تأهيله:

إن الاشتغال على المقاربة الأمنية تحول بلد الإقامة إلى د ركي[11]، مما يمس بحقوق المهاجرين ولا يسمح بإدراكهم وتيسير السبل الناجعة لتأهيلهم، وبالعودة إلى نتائج هذه الدراسة، يتبين أن هناك جهودا أمنية دقيقة وحذرة لحماية الوطن[12]، وصيانته ضد العبث الذي قد يتربص به وهو ضرورة حيوية لا يمكن العيش والاستقرار دونها، إلا أن الجهد الأمني في المنطقة كثيرا ما لا يسمح بالوصول إلى الأهداف المتوخاة من السياسة العمومية المعتنية بالهجرة والمهاجرين، ما يدعو إلى إعطاء البعد الأمني بعدا أدقا وأفضل، حيث يستحسن ربط الحصول على الإقامة بتحقيق "تعاقد أهداف" يجمع المهاجر بالهيئات الرسمية المكلفة بالهجرة والمنظمات الدولية وفعاليات المجتمع المدني المتخصصة، ليتم التدقيق في مآل الإقامة والغرض منها وحدودها حتى تتضح غاياتها وأهدافها وتكون الجهود المبذولة بشأنها قابلة للتقييم بشكل علمي يركز على تأهيل المستفيد وتمكينه ليكون قادرا في نهاية مدة الإقامة على الاختيار بين العودة إلى البلد الأم، أو الاستقرار ببلد الإقامة، أو اختياره الإقامة في بلد آخر، وهو ما يجعل السياسات الأمنية المعتمدة في تدبير الهجرة والمهاجرين شريكا قياديا في صيانة حقوق المهاجر الإفريقي وحمايته وفق الشريعة الدولية لحقوق الإنسان ومبادئ الكرامة والإنصاف والمساواة والحرية وعدم التمييز.

فعدم العناية بسياسات عمومية تقوم على التشارك بين الإداري والأمني والتربوي والاجتماعي وبين الرسمي والتطوعي في معالجة احتياجات مهاجري أفارقة جنوب الصحراء الخدماتية الاجتماعية وحصر المسألة فيما هو أمني وقانوني فقط أو عمل إداري ينحصر في منح بطاقة الإقامة، أمر يحول دون تبني التصور الأنجع للتوازن بين احتياجات هؤلاء وقدرات البلد المستضيف، مما قد يكون له انعكاسات على التوازن الاقتصادي والاجتماعي لبلد الإقامة.

3-الفعل المدني نحو الأفارقة في المنطقة المغاربية لا يزال محدودا في امتداداته واستعراض انجازاته:

يقصد بالفعل المدني هنا عمل المنظمات الغير حكومية التي تزخر بها المنطقة المغاربية والتي أصبحت تتبوأ مكانة دستورية وقانونية بالإضافة إلى المكانة الحقوقية التي تخولها لها مواثيق العهود الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن أداء هذه الفعاليات في مجال العناية الاجتماعية بالمهاجر الإفريقي مازالت جد محتشمة على مستوى النتائج المحققة اجتماعيا وهذا يعود إلى مجموعة من الصعوبات الذاتية والموضوعية نذكر منها:

- **على المستوى الذاتي:** لا تستطيع الكثير من الجمعيات التواصل مع الكثير من فئة المهاجرين جراء رواسب ثقافية كثيرا ما تكون سببا في تعثر التدخل الجمعوي المبني على الاستقطاب، والعناية بالمهاجر، أيضا عدم اهتمام الجهات الرسمية بالفعل الجمعوي و تأهيله وتكوينه، يحول دون نجاح مهام المساندة والمواكبة والدعم والتطوير الذي يحتاجه المهاجر الإفريقي، وبغض النظر عن بعض المنظمات التي تستمد حضورها من دعم خارجي مثل مؤسسة شرق غرب وفروعها الموجودة في –طنجة و وجدة و أكادير– وكأوجه لهذا الدعم، نجد تمويل برنامج "تحسين الولوج إلى حقوق اللاجئين في شمال إفريقيا– المغرب" الممول من قبل الاتحاد الأوروبي من 2020 إلى 2021 والذي تم تنفيذه من قبل المفوضية السامية للاجئين والجمعية المغربية لتنظيم الأسرة حيث هدف المشروع إلى تحسين ولوج الخدمات التربوية والرعاية الصحية والاجتماعية والمساعدة المالية خلال فترة جائحة كوفيد19 – إلا أن عمل المؤسسة ما زال في حاجة إلى دعم علمي يمكن العاملين بها من التكوين والمعرفة وآليات التدخل الأقوم على تحرير المهاجر و تأهيله وتكوينه بدلا من الخدمات الممنوحة.

كما يلاحظ في هذا الصدد أن اهتمام هذا النوع من المؤسسات بالأشخاص في وضعية لجوء سياسي أكثر منه بالنسبة للأشخاص في وضعية هجرة وهذا يتطلب إحداث سياسة عمومية قائمة على الشراكة مع المجتمع دون وجود أي شكل من أشكال التمييز.

إن الخدمات الاجتماعية الموجهة للأفارقة تتطلب فعلا مدنيا متخصصا قويا على التواصل واعتماد آليات التنشيط السوسيوثقافي كأداة للتأهيل والاحتضان والتطوير، كما أن هذه المسألة تحتاج إلى التركيز على مجموعة من الإطارات النظرية والمناهج العلمية باعتبار الهجرة ليست انتقال من أرض إلى أخرى لكنها بالنسبة للفرد الإنساني انتقال لحمولات ثقافية و ايديولوجية واجتماعية وزرعها وسط حمولات أخرى فإما أن تنمو وتتكاثر وسط الأرض الجديدة وإما أن تيبس جذورها وتموت، خاصة إذا كانت الحمولات متضاربة ومتناقضة ولا

تقبل "الأنا الآخر"، وهو ما عرفناه مع مؤسسي سوسيولوجيا الهجرة والتي ركزت على العلاقة بين الأفراد في عالم يتحول باستمرار ويتأثر بعوامل التصنيع والتحضر حيث كان التساؤل متمركزا على أثر الهجرة والمهاجرين وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي حاضرا ومستقبلا ثم تحول لدراسة العديد من التيمات كالنزاع وتصرفات الأفراد والإثنية الاجتماعية والثقافية والفعل الاجتماعي والتنظيمات والطبقات الاجتماعية ثم انتقل إلى مسألة الإدماج والاندماج والصراع وهي مقومات لا زالت لم تصل إلى المعالجات الأنسب في الكثير من بقاع العالم.

4-التركيز على الضرورات المتعلقة بالصحة والتعليم والسكن إن أمكن قد يساعد على البقاء لكنه لا ييسر الاندماج l'insertion جراء الاختلافات السوسيوثقافية:

إن تأمين حقوق المهاجرين في الصحة والتعليم والسكن من الجهود الواضحة في السياسات العمومية بالمنطقة المغاربية إلا أنها لا تيسر الاندماج جراء عدم قيامها على ماهو سوسيوثقافي.

قبل الحديث عن هذا الجانب المهم في حياة الإفريقي، يجب التأكيد على تباين تأمين هذه الخدمات على مستوى المنطقة المغاربية، حيث يتأكد من دراستنا الميدانية أن خدمات الصحة والتعليم والسكن تتأثر في عطائها سلبا وإيجابا حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد من البلدان المغاربية.

فبغض النظر عن وجود مناطق لا تسمح بدخول الأفارقة إلى ترابها(الجزائر انموذجا) وتحرص على إعادتهم إلى خارج حدودها الترابية فإن الطابع السوسيوثقافي في المنطقة المغاربية متسم بالانفتاح إلا أن الدخول الغير مضبوط للمهاجر الإفريقي واصطدامه بالرأسمال السوسيوثقافي للمنطقة، كثيرا ما يوقعه في العديد من المشاكل التي تحول حضوره لصعوبة سوسيوثقافية، ناهيك عما يعانيه من صعوبات اقتصادية وأمنية، وهو ما يدعو إلى وجوب إعادة النظر في نظم الاستقبال والتوجيه والتأهيل، لتوسيع نطاقات التعليم المفتوح أو التعليم غير النظامي l'informel، وخلق مصالح متخصصة في استقبال مهاجري أفارقة جنوب الصحراء بفروع الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات، قصد تكوين رؤية مدركة لشخصية المهاجر، تسمح بتوجيهه نحو التعليم المناسب والعلاج الناجع والتكوين المهني المنتج، وهي تحديات تواجهها المنطقة و تدعو إلى التعجيل بالنظر في هذه المعضلة التي تحول فيها الأفارقة داخل هذه المناطق إلى متسولين أو عصابات أو أناس يطالبون بتوسيع ولوج الأفارقة إلى هذه المنطقة وطرد أهلها منها لأنهم ليسوا بأفارقة في الأصل (تونس انموذجا) مما يشكل خطرا سوسيوثقافيا يحتاج إلى تعبئة سوسيوثقافية تتسم باليقظة والنضج، واعتماد المقاربة التكاملية بين العلوم في التدبير السليم لهذه الظاهرة الإنسانية.

5-الخطاب السياسي المغربي بشأن الهجرة الإفريقية ينم عن حنكة وتبصر ويتطلب تكامل العلم مع الفعل:

لاشك أن السياسات العمومية في المنطقة المغربية، تقوم على اعتبار هذه المنطقة متنفسا للقارة الإفريقية كما تعتبر أفريقيا جذورا أصيلة لها، وهو توجه سياسي يرى الأمر بأبعاد تحتاج إلى كفاءات ومناهج وبرامج أقوى على إنجاز هذه الرؤية، وتفعيل إيجابياتها في الحياة اليومية للمهاجر الإفريقي، وهذا ما يستشف من عدة خطب سياسية في المغرب ومنها خطاب الملك محمد السادس في ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2016 حيث قال[13] "**يعد المغرب من بين أول دول الجنوب التي اعتمدت سياسة تضامنية حقيقية لاستقبال المهاجرين من جنوب الصحراء وفق مقاربة إنسانية مندمجة تصون حقوقهم وتحفظ كرامتهم.**

وتفعيلا لهذه السياسة، قامت بلادنا دون تكبر أو استعلاء، ودون تحقير أو تمييز بتسوية وضعية المهاجرين وفق معايير معقولة ومنصفة وتوفير الظروف الملائمة لهم للإقامة والعمل والعيش الكريم داخل المجتمع. وهذا ليس بغريب عن المغاربة في تعاملهم مع ضيوفهم. فخصال الكرم والترحيب، وحسن الاستقبال متجذرة في ثقافتنا وتقاليدنا العريقة.

وبطبيعة الحال، فإخواننا الأفارقة يواجهون بعض الصعوبات بالمغرب، ولكنها لا ترتبط باللون أو بالجنسية التي يحملونها أو بوضعهم كمهاجرين. كما أنهم يتمتعون أيضا بنفس الحقوق".

إلا أن ترجمة الخطاب إلى الفعل، يتطلب تواصلا فعالا مع كافة المعنيين بالشأن الإفريقي، بمختلف أبعاده، وهي مهمة صعبة المنال في ظل استبعاد البحث السوسيولوجي فهو غير حاضر في صياغة السياسات العمومية الحالية التي كثيرا ما تقوم على بعض الخلاصات الجانبية، أو نتائج بعض الدراسات التي تتسم بالتقادم، ويصعب اعتمادها خاصة وأن نتائج البحث العلمي في الظاهرة الإنسانية تتسم بالصلاحية العلمية وليس بالثبات العلمي.

6-غياب النصوص الخاصة بقوانين الهجرة التي تأخذ بعين الاعتبار الوضع الإفريقي ومتطلبات التعامل معه مما يعيق وضعيات الإقامة واللجوء ولا ييسر إمكانية التطور:

تؤكد نتائج هذا العمل بأن النظام القانوني المعتمد في تدبير الهجرة والعناية بشؤون المهاجرين الأفارقة بحاجة إلى إعادة النظر وفق ما توصل إليه التشريح السوسيولوجي للظاهرة محل الدراسة، ففي عملنا هذا تبين بأن النصوص الحالية لا تأخذ بعين الاعتبار الوضع الإفريقي ومتطلبات التعامل معه بالشكل المطلوب وهو ما يجعل الأعراض السلبية للظاهرة في تفشي وتوسع مستمرين على مستوى الكم والنوع، بل ويسهمان في انتشار الكثير من الصعوبات التي لا تسمح للمهاجر الإفريقي بالاختيار، جراء عدم تأهيله، فتجعله عرضة للضياع الذي يحوله إلى كيان مهدد لسلامة الأمن المجتمعي واستقراره.

7-إن القول بالإدماج والاندماج بالنسبة للمهاجر الإفريقي عبر قرار لا يشارك فيه هو أمر لا يسمح لهذا بسلك المسارات السليمة في الحاضر والمستقبل.

يجب صياغة تعاقدات مع كل مهاجر إفريقي مقيم في المنطقة المغاربية وذلك لتبيان نطاق تلك الإقامة، هل من أجل التكوين والتأهيل؟ أم برغبة امتلاك القدرات والمهارات للانتقال إلى بلد آخر أو العودة إلى البلد الأصل[14]؟ أو التأهيل والتكوين والتمكين المكسب للمواطنة والتجنيس لبلد الإقامة؟..

إن إشراك المهاجر الأفريقي في صياغة مقاربة تأهيله وتطوره شرط أساسي في كل سياسة عمومية تنشد النجاعة، فكثيرة هي المبادرات الطيبة التي تم الإقدام عليها في المنطقة المغاربية للعناية بأفارقة جنوب الصحراء، إلا أنها كثيرا ما تنبني على تخمينات وأعمال تفضلية ذات طابع إحساني وأهداف سياسيوية (الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء بالمغرب) لا تيسر الوصول بهم إلى مستوى الإحساس بالمسؤولية والقدرة على الاختيار جراء عدم إشراكهم في إعدادها على مستوى التفكير والتخطيط والبرمجة والتنفيذ، فإبقاء هؤلاء في خانة المستهلك دون الشريك أسهم في توسيع الظاهرة، وخلق لدى الكثير منهم صعوبات لا تسمح بتطورهم على المستوى الشخصي، وهي معضلة قد لا نجدها في هذا الشأن فقط، ولكن حتى في الشؤون الأخرى التي تدبر التطور الإنساني بالمنطقة المغاربية، وحسب هذه الدراسة لقد آن الأوان للانتقال بالناس من خانة المساعدين والمستفيدين والمستهلكين والمفعول فيهم أو حتى المفعول بهم إلى رحاب الشركاء الفاعلين المسؤولين بأن المقاربة التطويرية لا يمكن أن تتحقق من دون شراكة فعلية بين كافة مكونات المجتمع ومؤسساته وفق ضوابط البحث العلمي عامة والسوسيولوجي بالخصوص.

خلاصة

يستفاد من الدراسة الميدانية التي تم إجرائها بشأن مهاجري جنوب الصحراء في المنطقة المغاربية بأن هذا الأمر في حاجة أعمق إلى دراسات من تخصصات متعددة حيث استطعنا الوقوف ميدانيا على العديد من المعطيات التي تؤكد محدودية الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها المهاجرون الأفارقة بالمنطقة المغاربية– إن لم نقل انعدامها في بعض المناطق– وهذا ليس بالشأن الهين من حيث الانعكاسات على الواقع المستقبلي، ومن خلال توظيف النتائج المتحصل عليها يمكننا اقتراح ما يلي:

- اقتراح استراتيجية مغاربية وبرنامج سنوي لتقييم السياسات العمومية المغاربية الاجتماعية الموجهة لأفارقة جنوب الصحراء (أو على الأقل على مستوى كل بلد) وتقييم تجربة البرامج الاجتماعية السابقة في مجال الالتقائية من أجل استخلاص الدروس.
- التنسيق القبلي على المستوى الترابي خاصة عند تحديد حاجيات هذه الفئة من المهاجرين واعتماد المقاربة والاستهداف الترابيين أثناء إعداد البرامج من أجل توحيد الأهداف والرؤى.
- وضع سياسة للتواصل مع المهاجرين الأفارقة حول الخدمات والبرامج الاجتماعية التي تهمهم عن طريق منظومة لتبادل المعلومات بين كافة المتدخلين وربطها بأفارقة جنوب الصحراء المقيمين بالمنطقة المغاربية، قصد تيسير الحصول على المعلومة.
- وضع إطار ملزم للتنسيق عند تنزيل البرامج عوض اعتماد الاتفاقيات التي تجد صعوبات في التنفيذ سواء لارتباط القرار بالمركز أو لإعطاء كل قطاع الأولوية في مجال تدخله على حساب القطاعات الأخرى.
- خلق جسور بين جميع مكونات منظومة التكوين، خاصة بين الجامعة ومؤسسات تكوين الأطر ومؤسسات التكوين المهني، وتكثيف التنسيق فيما بينها لتستجيب لحاجيات مهاجري أفارقة جنوب الصحراء المقيمين بالمغرب بمختلف مستوياتهم التعليمية.
- العناية بأفارقة جنوب الصحراء المتشردون أو غير المتوفرين على سكن، (خاصة الأمهات العازبات) من خلال فتح شراكات مابين مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات المسؤولة عن الهجرة, والمؤسسات الأمنية، وفتح مراكز خاصة بهم تحفظ لهم كرامة العيش داخل البلد، اعتمادا على صياغة تعاقدات واضحة المعالم، تؤمن الشراكة القابلة للتقييم والتطوير التي تتسم بالالتزامات المتبادلة.
- تبسيط المساطر الإدارية التي تخص منح التراخيص بالنسبة للعقارات الموجهة لإنجاز المشاريع ذات المنفعة العامة وتوحيد كل من التشريعات المتعلقة بالتعمير والوصاية على الوكالات الحضرية.
- التنسيق بين القطاعات الوزارية والجماعات الترابية فيما يتعلق ببرمجة بناء المرافق والبنيات التحتية الأساسية في مختلف المجالات من أجل خلق مؤسسات تهتم بأفارقة جنوب الصحراء، كالتنسيق المسبق الذي يخص بناء مؤسسات التكوين المهني والمستشفيات والمدارس والكليات بمختلف أصنافها..، وذلك من أجل خلق التوازن الترابي والقطاعي لهذه الفئة عبر بقاع المنطقة.
- مراجعة الإطار القانوني المنظم للجمعيات التي تهتم بأفارقة جنوب الصحراء وإحداث مرصد مغاربي لهذه الجمعيات وتوحيد قاعدة البيانات الخاصة بها.
- تطوير آليات التواصل والشراكة مع المجتمع المدني وإشراكه عند بلورة الاستراتيجيات والبرامج العمومية التي تهم الخدمات الاجتماعية الموجهة لفئة مهاجري جنوب الصحراء كخلق بطاقة اجتماعية للمهاجر تخول له الاستفادة من التغطية الصحية ومن الخدمات الاجتماعية الأخرى.
- مواكبة المشاريع التي تعنى بتطوير وظيفة التقييم داخل مؤسسات الخدمات الاجتماعية وتطوير آليات هذا التقييم وتقنياته ونشر نتائجه ووضعها رهن إشارة القطاعات وطرحها للنقاش العمومي.
- تشجيع البرامج الإعلامية والفنية والثقافية لتناول ثقافة جنوب أفريقيا والعمل على استعراضها و مناقشتها و تيسير إدراكها من قبل المغاربيين والمقيمين عامة، قصد توظيفها في تأمين التواصل الفعال بين مواطني المنطقة المغاربية ومهاجري جنوب الصحراء من جهة، والتعريف بالخدمات الاجتماعية والأساسية بالعموم وكيفية ولوجها من جهة أخرى فحسب الدراسة هناك العديد من المهاجرين الذين لا يعرفون مجموع الحقوق والامتيازات التي يتمتعون بها داخل البلد الذي يتواجدون به، وفي أفضل الحالات يعرفون بعضها لكنهم لا

يعرفون كيفية الولوج إليها.فنحن بحاجة إلى محطات إذاعية وتلفزية ونشرات إخبارية وأغاني ومسرحيات وأفلام تعنى بالبعد الإفريقي, وهذا يحتاج إلى صياغة مقاربة تدمج بين الإعلام وتفعيل دوره في معالجة ظاهرة الهجرة واستيعاب ممارسيها بشكل ييسر إيجابا إدماجهم واندماجهم في المجتمع المغاربي.

إن الإدماج والتمكين الحقيقي لمهاجري جنوب الصحراء بالمنطقة لا ينبغي أن يتوقف في أفضل حالاته على بطائق هوياتية أو تمكينهم مهنيا لكسب الرزق، إنهم في حاجة لإدماج اجتماعي حقيقي خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمهاجرين الغير النظاميين، وهذا يتطلب تبني إستراتيجية حقيقية لتجاوز الوضع مرتكزة على اعتبار:

- أن مؤسسات الدولة وحدها غير كافية وغير قادرة على تلبية حاجيات كل هؤلاء المهاجرين، لذا أضحى من الضروري فتح المجال أمام المجتمع المدني للمشاركة بكل فعالية للعمل على تجاوز معيقات الاندماج الحقيقي وهذا لن يتأتى دون تقنين الجمعيات المهتمة بقضايا الهجرة و تأهيلها وتقديم الدعم الضروري لها من أجل القيام بدورها على أحسن وجه خصوصا ما يهم التوعية ونشر ثقافة التعايش وقبول الآخر.
- تأهيل الفاعل الاجتماعي والانتقال به من المؤسسة القائمة على مفاهيم التطوع والنضال إلى المؤسسة القائمة على مفاهيم التعاقد والمحاسبة، إذ أصبحت الوزارة المكلفة بشؤون الهجرة تمول مشاريع جمعيات المجتمع المدني الموجهة لهذه الفئة قصد إدماجها ثقافيا واقتصاديا وكذا اجتماعيا.
- كما يجب ايلاء أهمية خاصة للبحث العلمي والتحليل الأكاديمي في معالجة المشاكل المتعلقة بقضايا الهجرة والمهاجرين، الأمر الذي يستوجب تحويل ظاهرة الهجرة من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة سوسيولوجية علمية، وذلك بإخضاعها لمختلف المناهج والنظريات التي تمكن علماء الاجتماع من تجريبها والبحث فيها ميدانيا، والاستعانة بنتائج البحوث من أجل رسم خطة واستراتيجية للحد من انعكاساتها على المجتمع المغاربي.

إننا أمام إرهاصات نحو تحولات ديموغرافية بل وسوسيوثقافية وتهديدات أمنية يصعب السكوت عنها وخاصة في ظل السياسات العمومية الحالية التي تدبر هذا الملف والتي توجب تعميق البحث العلمي بشأنها على أكثر من مستوى تخصصي وتلح كذلك على وجوب إعادة النظر في المقاربات العلاجية والتدبيرية المعتمدة بصددها، وقراءة الاجتهادات النظرية التي تناولت الموضوع بشكل علمي واستثمارها وتحويلها إلى آفاق وفرص.

إن الغرض من هذه الدراسة هو الإسهام في بلورة سياسات ترد الاعتبار للإنسانية، الشيء الذي يفرض البحث في تقييم السياسات العمومية المعتمدة في هذا الصدد وعلى أي أساس تقوم؟ هل الإدماج الساذج القائم على التعايش أم التمكين الإنساني المتطلع إلى بناء الصلة بين المكونات الإفريقية وتحويلها إلى قوى إنسانية قوية على الانخراط في قيادة العالم بشكل متكافئ مع القارات النظيرة الأخرى.

الهوامش:

[1] خالد كوسر، الهجرة الدولية، ترجمة: محمد فتحي خضر، دائرة الثقافة والسياحة، مركز أبو ظبي للغة العربية (د-ط)، 2021

[2] تقرير مديرية شؤون الهجرة، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المغرب، 2021

[3] https://www.almaany.com/. تاريخ الإطلاع:27 شتنبر 2022

[4] الدروبي، ستيفن كاستلز، مارك ميللر، عصر الهجرة، ترجمة منى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (د-ط) 2013

[5] كونلي، دالتون. قد تسأل نفسك: مقدمة في التفكير مثل عالم الاجتماع، نيويورك، ط 4، 2013

[6] https://platform.almanhal.com/Files/2/93257، تاريخ الاطلاع:2022/10/1

[7] صابر أحمد عبد الباقي، أسس الخدمة الاجتماعية، جامعة الملك فيصل، السعودية، ص5، (د-ط)، (د-ت)

[8] حنان بوكطاية، القراءات العلمية الجديدة لوضعية المهاجرين الأطروحات المعاصرة وتحليل دينامية التغيير الاجتماعي، الهجرة والعلوم الاجتماعية وتحديات التعددية الثقافية، جامعة الأخوين – مؤسسة مقاربات فاس ط 1، 2022، ص27

[9] الأجصيين: اسم يطلقه التونسيون على مهاجري جنوب الصحراء وهي اختزال لأول حرف من مصطح "أفارقة جنوب الصحراء "

[10] حسن صديق، الاتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث+الرابع، 2011، ص323

[11]Belguendouz, A « expansion et sous-traitance des logiques d'enfermement de l'union européenne:l'exemple du Maroc » ,Cultures&Conflits ,57,155-219 , 2005.

[12] Pradeau,C. « jeux et enjeux des frontières, essai de géograghiegénérale »Talence:presses universitaires de Bordeaux,1993.

[13] https://www.maroc.ma/ar-النص-الكامل-للخطاب-السامي-الذي-وجهه-جلالة-الملك-إلى-الأمة-بمناسبة-الذكرى-63- لثورة-الملك والشعب.

[14]تقرير المنتدى الإفريقي الرابع حول الهجرة، جيبوتي، 2018.